الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته وجوابه ان ذلك راجع إلى الإسناد فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح استقام ان يقال فيه إنه حديث حسن صحيح فهو حسن بالنسبة إلى إسناد صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر ولا يستنكر ان يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي انتهى .

اعترض الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد على قوله يكون له إسنادان سند للصحيح وسند للحسن فإن فيه أحاديث كثيرة يقول فيها الترمذي حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول ا - إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا قال أبو عيسى حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ .

وأجاب بعض المتأخرين عن المصنف بان الترمذي حيث قال هذا يريد به تفرد أحد الرواة به عن الآخر لا التفرد المطلق .

ويوضح ذلك ما ذكره في الفتن من حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة يرفعه من أشار إلى أخيه بحديدة الحديث قال فيه هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه فاستغربه من حديث خالد لا مطلقا .

ورد الشيخ تقي الدين الجواب الثاني بأنه يلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ انه حسن وذلك لا يقوله أحد